النهار

إقرأ هذا الخبر على موقع النّهار: http://newspaper.annahar.com/article/107199

11 شباط 2014

تمرّ الأزمة الحكومية بما سماه احد سفراء الدول الكبرى "قفل الشبكة"، أي ان المساعي الحميدة التي كانت تبذل من أجل تذليل العقبات التي أعاقت تشكيل الحكومة السلامية، متوقفة بفعل شرط كل فريق على الفريق الآخر، وتجميد اعلان حكومة جديدة كانت مقررة نهاية الاسبوع الماضي وتأجلت الى الاسبوع الجاري، وهي مرجحة ان تطول أكثر في انتظار تطورات ما يجري التكتم عنها.

وتكتم مصدر متابع للاتصالات المبذولة الكشف عن السبب الحقيقي الذي جعل الرئيس المكلف تمام سلام يحجم عن الاعلان عن الحكومة بالصيغة التي يراها ملائمة لهذا الظرف الحساس الذي تعيشه البلاد، ولا سيما على المستوى الأمني. واللافت أمس غارتان سوريتان على موقعين في خراج بلدة عرسال.

وكرّر مصدر مقرّب من أحد المسؤولين ان التباينات بين القوى السياسية الرئيسية على حالها، فيما سلام متمسك بقواعد تشكيل الحكومة وبما سبق ان اتفق عليه مع شريحتين رئيسيتين من قوى الثامن من آذار، هما "حزب الله" والرئيس نبيه بري بالنسبة الى مبدأ المداورة وتقاسم الحقائب السيادية الاربع الخارجية والمال والداخلية والدفاع. صحيح ان المشكلة على حقيبة الداخلية هي رفض 8 آذار ترشيح اللواء أشرف ريفي، لكن ترشيح رشيد درباس مرفوض أيضاً من النائبين سمير الجسر ومحمد كبارة.

ولعل ما يجعل سلام يتريث ويدعمه بذلك الرئيس ميشال سليمان هو الصدمة السياسية التي ستهز البلاد اذا اقدم سلام على اعلان حكومة الأمر الواقع من دون ان تضم جبران باسيل وزيراً للطاقة، فيعمد نواب "تكتل التغيير والاصلاح" الى الاستقالة وينضم اليهم نواب الحزب والحركة. والقول ان مجموع هؤلاء النواب لا يشكلون العدد الذي يجعل من الحكومة الجديدة ناقصة، فيلتئم مجلس الوزراء ويتخذ قرارات لقضايا أساسية، يجرّ البلاد الى معركة سياسية ليس فقط بين الآذاريين المتنافسين على حقيبة النفط، بل يجعل كل من الرئيسين سليمان وسلام شريكين في المعركة. ولعل ما يجعل سليمان وسلام يتريثان أكثر هو تفادي خضة سياسية قد تضرب في جميع انحاء البلاد.

وما يجعل الأمور تزداد تعقيداً هو انتقال حقيبة الطاقة من التيار العوني الى "تيار المستقبل"، علماً أن داني قباني هو المطروح بدل جبران باسيل. وفي مثل هذه الحال من يعيد توزيع الحقائب؟ هل سيسمي كل فريق من يريد، ام ان ذلك من صلاحية الرئيس المكلف او بالتفاهم المسبق معه؟

واللافت ان نواب "تكتل التغيير والإصلاح" ركزوا في انتقاداتهم أمس على كل من الرئيسين سليمان وسلام لأنهما لم يحترما التمثيل الشعبي للتكتل، وتجاهلوا ان حليفيهما الحزب والحركة هما من اتفق على مبدأ المداورة في التناوب على الحقائب اسماء وطوائف. وتحوّلت المعركة بين العونيين وسلام، وقد وضعوه أمام خيارين: الاول التراجع عن مبدأ المداورة، وهذا لا يحل المشكلة ولا يعجّل في اعلان الحكومة، بل يعيد البحث في جميع الحقائب من جميع الافرقاء، وليس فقط في الطاقة، والثاني ان يعتذر، وهذا ما لن يقدم عليه، وهو الذي انتظر اكثر من عشرة أشهر.

khalil.fleyhane@annahar.com.lb